حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center For
the Advancement of Social Media

Hashtag Palestine

هاشتاغ فلسطين

2021

#هاشتاغ فلسطين 2021
الباحث: أحمد قاضي
مراجعة وتحرير التّقرير: منى شتية

نقله إلى الإنجليزيّة: شركة رِتاج للحلول الإداريّة
تدقيق وتحرير لُغويّ: شركة رِتاج للحلول الإداريّة

تصميم: رلى حلوة - Hilwi Studio

رُخّص هذا الإصدار بموجب الرّخصة الدّولية: نَسب المُصنّف -غير تجاري- منع الاشتقاق 4.0 دولي
للاطّلاع على نسخة من الرّخصة، يُرجى زيارة الرابط التّالي:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

نتطلّع لتواصلكم/ ن معنا عبر القنوات التّالية:
البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org
الموقع الإلكترونيّ: www.7amleh.org
الهاتف: +972 (0) 774020670

تابعونا وتابعننا عبر صفحاتنا على مِنصّات التّواصل الاجتماعيّ:
7amleh

هاشتاغ فلسطين 2021

مقدّمة 6
منهجيّة التّقرير 7

السّلطات 8
السلطات الإسرائيلية 8
السلطة الفلسطينية، وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزّة 12

الشّركات التّكنولوجية 15
مُلخّص حول الشركات 15
شركات منصّات التّواصل الاجتماعيّ 17
شركات مراقبة 21
شركات أخرى - اقتصاد رقمي 22

مجتمع 23

النّتائج 25

توصيات 26
دول الطّرف الثّالث 26
الشّركات 26
منظّمات المجتمع المدني المحليّة والدّوليّة 27
السّلطة الفلسطينيّة وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزّة 27

ملاحق 27

مقدّمة

لقد كان عام 2021 مليئًا بالأحداث والتّطورات السّياسيّة، الّتي شهدها الفلسطينيون/ات، سواء على صعيد السّاحة الدّاخلية مع سلطاتهم، أو مع السُّلطات الإسرائيلية، التي أثّرت بطريقة أو بأخرى على شكل الفضاء الرّقمي الفلسطيني، ما شكّل انعطافة مهمّة على صعيد الحقوق الرّقمية الفلسطينية، بالمقارنة مع الأعوام السّابقة.

ففي الثُّلث الأوّل من العام، وبعد إعلان السلطة الفلسطينيّة عن التّوافق على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني،[1] سادت أجواء إيجابية بين الفلسطينيين/ات، إلّا أنّ إلغاء الانتخابات، في نهاية نيسان، شكّل انتكاسةً لآمال التّغيير السّياسي السِّلمي، وخلق حالة من الإحباط بين الفلسطينيين/ات، ما أدّى إلى ظهور وبروز نشطاء سياسيين/ات ناقدين للسّلطة الفلسطينية، والوضع الفلسطيني عمومًا.[2]

أمّا في الرّبع الثّاني، ومع بداية شهر أيّار، انطلقت مظاهرات احتجاجيّة في مدينة القدس، لا سيّما في حيّ الشّيخ جرّاح، ومن ثمّ عمّت الاحتجاجات عددًا من مدن الضفّة الغربيّة والداخل وقطاع غزّة ضدَّ الانتهاكات الإسرائيليّة، في مدينة القدس المحتلة، لا سيّما محاولتها تهجير سكّان حيّ الشّيخ جرّاح وسلوان، بالإضافة إلى مجموعة من السكّان في أحياء أخرى من المدينة، بالتّزامن مع احتجاجاتٍ واعتصاماتٍ يوميّة للفلسطينيين/ات، في حيّ الشّيخ جرّاح منعًا لتهجير سكّانه لصالح المستوطنين/ات الإسرائيليين/ات.

تصاعد العدوان الإسرائيلي بحقّ الفلسطينيين/ات على الأرض، لتشن - بعدها- السّلطات الإسرائيليّة، في تاريخ 10 أيّار/مايو عدوانًا على قطاع غزّة، استمرَّ أحد عشر يومًا، صاحبَتْه احتجاجاتٌ فلسطينية شعبية، في مختلف المدن، قابلتها السلطات الإسرائيلية بالقمع العنيف.

تزامن العدوان على الفلسطينيين/ات، في كلٍّ من القدس وقطاع غزة، والقمع بحق الفلسطينيين/ات، في باقي المناطق، بقمع رقميّ للمحتوى الفلسطيني، على منصّات التّواصل الاجتماعي؛ فقد انعكست أحداث شهر أيّار/مايو على الفضاء الرقمي بشكلٍ كبير، وتبيّن حجم الرّقابة على المحتوى الفلسطيني، من قبل شركات التّواصل الاجتماعي لا سيّما شركة ميتا (فيسبوك سابقًا)، وبفضل جهود مؤسسات المجتمع المدني، وقرار مجلس الرقابة على فيسبوك، قرّرت الشّركة تشكيل لجنة تحقيق مستقلة؛ لإجراء فحص شامل ومستقل لسياسات إدارة المحتوى، في اللُّغتين العربيّة والعبريّة.

وظهر خلال تلك الفترة، بشكل أكثر وضوحًا، التّضييق على حُرّية الرّأي والتّعبير، في الفضاء الرّقمي، ففي حين كانت وسائل التّواصل الاجتماعي الوسطَ الأكثرَ استخدامًا لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، التي يتعرض لها الفلسطينيون/ات، إلّا أنّ السلطات الإسرائيلية مارست رقابةً، تبعها اعتقالات على خلفية التّعبير عن الرّأي، بالإضافة إلى عمل وحدة السّايبر الإسرائيلية، لرقابة المحتوى الفلسطيني؛ بهدف الضّغط على شركات التّواصل الاجتماعيّ، لزيادة الرّقابة على الفلسطينيين/ات.

لاحقًا لذلك، وخلال شهر حزيران، قُتل النّاشط السّياسي نزار بنات، على أيدي الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة، خلال محاولة اعتقاله في مدينة الخليل، بتاريخ 24 حزيران، على خلفيّة ممارسته حقّه في حرّية الرّأي والتّعبير في الفضاء الرقمي، ما أدى إلى اندلاع مظاهرات احتجاجيّة، تركّزت في مدن رام الله والخليل وبيت لحم، تطالب بالعدالة ومحاسبة الجُناة.

---

1. "عباس يحدد مواعيد إجراء الانتخابات الفلسطينية على 3 مراحل وحماس ترحب." الجزيرة. كانون الثاني 2021.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/1/15/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AE

2."محمود عباس يعلن تأجيل الانتخابات البرلمانية الفلسطينية." بي بي سي. نيسان 2021.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56938649

السلطة الفلسطينية، من جانبها، قمعت المظاهرات بعنف، وشنّ أفراد موالون حملاتِ تشهير بحقّ النّاشطين/ الناشطات، وساد الفضاء الرّقمي الفلسطيني أجواء شديدة الاستقطاب، مشحونةً بالتّحريض والخطاب التّمييزي، على أساس جندريّ، رافقها دعوة للعنف وانتشار للأخبار المضلِّلة، بالإضافة إلى حملات الاحتجاز التّعسفي على خلفية التّعبير عن الآراء على منصّات التّواصل الاجتماعيّ.

لقد خلقت الظّروف السّياسيّةُ، العام المنصرم، بيئةً خصبة لانتهاكات الحقوق الرّقمية، لا سيّما انتهاكات الحقّ في حرّية الرأي والتّعبير، وانتهاكات الحقّ في الخصوصيّة والأمان، في الفضاء الرّقمي. وقد وثّق مركز حملة عددًا كبيرًا من الانتهاكات الرّقمية، خلال عام 2021، سواء من السّلطات الاسرائيليّة، أو السلطة الفلسطينية، أو سلطة الأمر الواقع في قطاع غزّة، أو من منصّات التواصل الاجتماعي، التي قمعت المحتوى الفلسطينيّ، والمحتوى المؤيِّد للقضيّة الفلسطينيّة.

يرصد هذا التقرير ويشخّص أبرز التطورات، على صعيد الحقوق الرّقمية الفلسطينية، خلال عام 2021. ويتطرّق التقرير إلى كافة الجهات المنتهِكة للحقوق الفلسطينية، وطبيعة الممارسات التي مارستها الجهات المختلفة، وشكّلت انتهاكًا لحقّ الفلسطينيين/ات في فضاء رقمي آمن وعادل وحُر.

منهجيّة التقرير

يعتمد التقرير، في تشخيص حالة الحقوق الرقمية الفلسطينية، على قاعدة بيانات مركز حملة الخاصة بانتهاكات الحقوق الرقمية، وهي أول مرصد لانتهاكات الحقوق الرّقمية الفلسطينية (حر)، كما استعنا بقواعد بيانات المؤسّسات الأخرى الشّريكة، المهتمّة في رصد وتوثيق انتهاكات الحقوق الرّقمية.

كما رصد مركز حملة الأدبيّات كافّة، الصّادرة خلال العام، سواء أكاديمية أو صحفية أو حقوقية، وتم رصد ومراجعة المضامين الخاصة بالحقوق الرقمية الفلسطينية. بالإضافة إلى مجموعة من المقابلات مع مختصين/ت وممثلين/ات عن مؤسسات المجتمع المدني حول حالة الحقوق الرّقمية خلال العام الماضي.

السّلطات الإسرائيليّة

البنية التحتيّة للإنترنت

لا تزال السلطات الإسرائيلية تعرقل تطوّر قطاع الإنترنت في فلسطين، من خلال أساليب وممارسات عديدة. ففي الوقت الذي ما زالت تمنع فيه استخدام الجيل الرابع من الإنترنت في الضفّة الغربية، وقد سمحت في عام 2018 بدخول الجيل الثالث، فإنّها تحظر دخول الجيلين الثالث والرابع إلى قطاع غزّة. ولا يزال الاحتلال يمنع دخول المعدات والأجهزة اللازمة لبناء بنية تحتية ملائمة لخدمة إنترنت جيّدة في القطاع.

وفي بداية عام 2021، وسّعت السلطات الإسرائيلية نطاق تغطية الشركات الإسرائيلية الخليويّة، لتشمل 95% من أراضي الضفّة الغربية بدلًا من 75% آنذاك، وهو ما يلحق خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطينيّ والشّركات الفلسطينية، التي لا يمكنها مضاهاة ومنافسة شركات الاتّصالات الإسرائيلية؛ بحكم علاقات القوى، التي تميل لصالح السّلطات الإسرائيلية.[3]

إلّا أنّ التطوّرات السّياسية الإسرائيلية الدّاخلية وإثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة وأحداث الشيخ جرّاح، سمحت السلطات الإسرائيلية لأوّل مرة، من خلال اتّفاق مع السلطة الفلسطينية في بداية شهر أيلول، بدخول ترددات الجيل الرابع للإنترنت للضفّة الغربية وقطاع غزّة.[4] وقد أعلنت وزارة الاتصالات الفلسطينية أنّ تشغيل الجيل الرابع سيحتاج عامًا واحدًا على الأقل.[5]

وفي حين يكبح الاحتلال تطوّر قطاع الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات - على العموم- في الضفّة الغربية، فإنّ سلطات الاحتلال تستهدف، بشكل مباشر، البنية التّحتية لقطاع الاتصالات والإنترنت، في قطاع غزّة. فقد وثّق مركز الميزان عشرات حالات الاستهداف لموزّعي الإنترنت وشركات برمجيات ومشغّلي اتصالات وهواتف خليوية وغيرها، من المنشآت المتعلقة بالخدمات التقنية، خلال العدوان الأخير على قطاع غزّة، في شهر أيّار 2021.

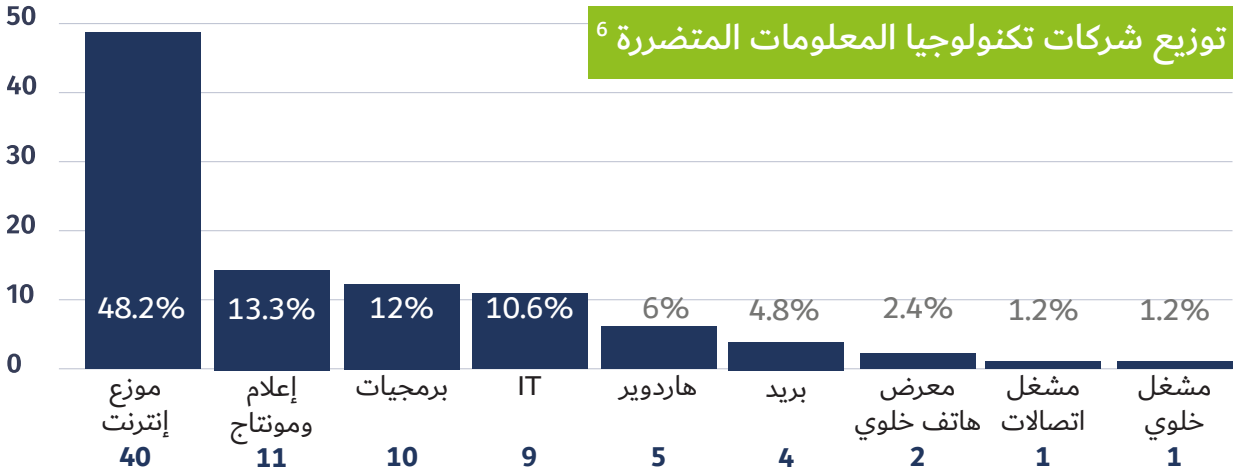

3. "الاتصالات الإسرائيلية.. تهديد إستراتيجي واجتياح تقني للمناطق الفلسطينية." الجزيرة. شباط 2021. https://www.aljazeera.net
4. "إسرائيل تسمح للسلطة الفلسطينية باستخدام الجيل الرابع للشبكات الخليوية." إندبندنت العربية. أيلول 2021. https://www.independentarabia.com
5. "وزير الاتصالات: خدمة 4G بحاجة لسنة على الأقل للتشغيل والأسعار ستكون منافسة للإسرائيلية." صحيفة القدس. أيلول 2021. https://alquds.com
6. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والحقوق الرقمية الفلسطينية." مركز الميزان. آب 2021. https://www.mezan.org/uploads/files/16280852961013.pdf

الخصوصيّة/ الرقابة

يُعدّ الحقّ في الخصوصية من أكثر الحقوق انتهاكًا في عصر الرّقمنة، وقد تصاعد استخدام تقنيات المراقبة بشكل كبير، وقد وثقت مجموعة من التقارير المحلية والدولية سبل وآليات الرقابة، التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية، للتضييق على الفلسطينيين/ات ومراقبتهم في كل مكان.

وصلت عشرات المصلين/ات، في المسجد الأقصى، خلال أحداث الشيخ جرّاح، في شهر أيّار الماضي، رسائل نصّية على الهواتف المحمولة تهدّدهم/ن بالمحاسبة، على خلفيّة الاحتجاجات داخل الحرم القدسي.[7] ويُعدّ ذلك اختراقًا لخصوصية المصلين/ات، الذين شخّصت السلطات الإسرائيلية وجودهم/ن في المسجد الأقصى من خلال تتبّع هواتفهم/ن، وأرسلت الرّسائل بشكل عشوائي للموجودين، دون إثبات مشاركتهم في أيّ أنشطة.

توجّهت السّلطات الإسرائيلية لاقتراح سنّ قانون، بهدف نصب كاميرات تشخيص الوجوه، في الأماكن العامّة والشّوارع، ويمكّن المقترح عددًا من أجهزة الأمن الإسرائيليّة غير جهاز الشرطة، الحصول على المعلومات، التي تجمعها الكاميرات. وقد أثار هذا التوجّه جدلًا في الأواسط الإسرائيلية لما له من انعكاسات على الحقّ في الخصوصيّة في مجتمعهم، وبالرّغم من ذلك، فإنّ السّلطات الإسرائيلية تنشر هذا النّوع من الكاميرات في الأرض المحتلّة، دون أيّ عائق أو احتجاج، على انتهاك الحقّ بالأمان والخصوصيّة للفلسطينيين/ات.[8]

وفي سياقٍ مشابه، دفعت الشّرطة الإسرائيليّة بخطّة لزيادة عدد الكاميرات في المدن الساحلية، بالإضافة إلى مدينة القدس، تحت ذريعة محاربة الجريمة. ينطوي هذا التوجّه على مخاطر عديدة، تشمل تجميع بيانات بيومترية حول الفلسطينيين/ات وتخزينها والاستفادة منها؛ لتكريس الممارسات العنصرية والاستعمارية تجاه الفلسطينيين/ات.[9]

وفي السّياق ذاته، كُشف -حديثًا- عن توسيع السّلطات الإسرائيلية تقنيات المراقبة، التي تستخدمها بحقّ الفلسطينيين/ات، في الأرض الفلسطينية المحتلة، في العامين الأخيرين، وذلك من خلال دمج تقنيات التعرّف على الوجه، مع شبكة متنامية من الكاميرات والهواتف الذّكيّة، تتضمّن -جزئيًّا- تقنيّة هاتف ذكي، تسمى (Blue Wolf) تلتقط صورًا لوجوه الفلسطينيين/ات، وتطابقها مع قاعدة بيانات صور واسعة النطاق، تتيح هذه التّقنيات إمكانية تصنيف الفلسطينيين/ات أثناء إقبالهم/ن على الحواجز، من حيث "الخطورة" على جنود الاحتلال. إضافة إلى ذلك، يستخدم المستوطنون/ات برنامج (White wolf) لمسح بطاقة هوية الفلسطينيين/ات والتعرّف على وجوه الفلسطينيين/ات قبل دخولهم إلى المستوطنة.[10]

وفي ذات الوقت، كشف ضابط إسرائيلي سابق عن جهود منظّمة، للتّنصت على المكالمات الهاتفية للفلسطينيين/ات، في الأرض المحتلّة، وأشار إلى أنّ السّلطات الإسرائيلية لديها القدرة على التّجسّس على كافة المكالمات الهاتفية الفلسطينية، وتقوم بحقن الهواتف المحمولة، التي تدخل إلى قطاع غزّة ببرمجيّات تجسس، بهدف إسقاط الفئات الضّعيفة والمهمّشة منهم، ومن ناحية أخرى من أجل ضبط الفلسطينيين/ات وإحكام القبضة الأمنيّة عليهم/ن.[11]

7. "ترهيب متواصل.. رسائل نصية تتوعد المقدسيين بالمحاسبة لدفاعهم عن الأقصى." TRT عربي. أيّار 2021. https://www.trtarabi.com
8."نصب الشرطة الإسرائيلية كاميرات التعرف على الوجوه ينتهك حقوق الإنسان." عرب 48. آب 2021. https://www.arab48.com
9. "Israeli Police to Boost Number of Security Cameras in Two Mixed Arab-Jewish Cities." Haaretz. October 2021. https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-police-to-boost-number-of-security-cameras-in-two-mixed-arab-jewish-cities-1.10322671
10. "Israel escalates surveillance of Palestinians with facial recognition program in West Bank." The Washington Post. November 8,2021 https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/israel-palestinians-surveillance-facial-recognition/2021/11/05/3787bf42-26b2-11ec-8739-5cb6aba30a30_story.html
11. "Israel can monitor every telephone call in West Bank and Gaza, says intelligence source." MEE. November 2021. https://www.middleeasteye.net/news/israel-can-monitor-every-telephone-call-west-bank-and-gaza-intelligence-source

حرّية الرّأي والتّعبير

يواجه الفلسطينيون/ات والداعمون/ات للقضية الفلسطينية، حول العالم، إشكاليات وصعوبات عديدة في التعبير بحرّية عن رأيهم/ن حول فلسطين، وتوجيه نقد للسّلطات الإسرائيلية. عادةً ما يتعرّض هؤلاء من المقيمين/ات في فلسطين للتضييق عليهم/ن سواء باعتقالهم/ن أو استدعائهم/ن أو غير ذلك من التضييقات، بسبب رقابة السلطات الإسرائيلية عليهم/ن. وفي خارج فلسطين يتعرض النشطاء/ات الداعمون/ات للفلسطينيين/ات إلى حملات من المنظمات الصهيونية وعقوبات من المشغلين/ات وقيود من الحكومات.

هذا في الوقت الذي تجري فيه مراسم سنّ تشريع جديد، في الكنيست الإسرائيلي، للتضييق على حُرّية الرّأي والتّعبير على منصات التّواصل الاجتماعي، إثر موافقة اللجنة الوزارية للتّشريع على المسوّدة الأولى من القانون، الذي أطلق عليه قانون "الفيسبوك". يمنح القانون النيابة الإسرائيلية العامة التوجّه للمحاكم الإسرائيلية، من أجل حذف أيّ مضمون عن الفضاء الرّقمي، بحجّة أنّه "تحريضي" أو المس "بأمن الدولة" أو "أمن الأشخاص". وللقانون تداعيات كبيرة على حُرّية الفلسطينيين/ات في التّعبير على الفضاء الرّقمي، ويشكّل إضافة إلى جهود السلطات الإسرائيلية في السيطرة على المحتوى والفضاء الرقمي الفلسطيني.[12]

وفي مسح نفّذه مركز حملة في عام 2020 للشباب المقدسي، أظهر أنّ 87% من الشبّان/ات قليلًا ما يعبّرون عن آرائهم/ن أو يشاركون في حواراتٍ سياسية على الإنترنت؛ خوفًا من انتقام سلطات الاحتلال، وبسبب الرقابة التي تفرضها على وسائل التواصل الاجتماعي.[13] قد تختلف النسبة من سياقٍ فلسطيني إلى آخر، إلّا أنّ الشّعور بعدم الأمان والرّاحة في التّعبير عن الآراء السّياسية حالة يشترك بها الفلسطينيون/ات والنشطاء الداعمون/ات لفلسطين، في مختلف أماكن تواجدهم/ن.

بالإضافة إلى ذلك، فقد وثّقت اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز العنصري عددًا من حالات معاقبة موظّفين/ات حكوميين في الولايات المتّحدة، بسبب منشوراتهم/ن الدّاعمة لفلسطين، من خلال الفصل أو إجراءات تأديبية أخرى، إذ يتعرّض المؤيدون للقضيّة الفلسطينية إلى تمييزٍ في مكان العمل، بسبب تأييدهم/ن العلني، عبر منصّات التّواصل الاجتماعي.[14]

حملات التّشويه

تشنّ منظّمات صهيونيّة غير حكومية مدعومة حكوميًّا، وكذلك جهات رسمية مثل وزارة الشؤون الاستراتيجية، حملة شرسة لتشويه سمعة المنظمات الحقوقية الفلسطينية، والمنظمات الحقوقية الإسرائيلية، الدّاعمة للحقوق الفلسطينية، على مدار سنوات، وتحاول إسكات صوتها وتقييد عملها لما له من أثر في كشف جرائم الاحتلال[15]. وتصاعدت هذه الحملة خلال العام الماضي، وشملت رقابة المنظمات الحكومية والمنظمات الدولية العاملة على القضية الفلسطينية، وكذلك الإعلام الفلسطيني.[16]

واستجابت وكالة الأونروا لضغوط منظّمات إسرائيلية وحملات تشهير وأخبار كاذبة، ادّعت أنّ عشراتٍ من موظّفي الوكالة والمدرّسين في مدارسها نشروا محتوىً يحرّض على العنف واللاساميّة، وأعلنت الوكالة عن انطلاق تحقيق حول المنشورات المزعومة، مع تأكيدها أن 10 أشخاص فقط من القائمة التي نشرتها منظّمة UN Watch الصهيونية[17] والتي تضم 22 شخصًا تتّهمهم يرتبطون بالوكالة والبقية ليسوا موظفين لديها أو مرتبطين بها بأيّ شكل، وستحقق مع موظّفيها.[18]

---

12. "الائتلاف الأهلي للحقوق الرقمية ومجلس منظمات حقوق الإنسان يحذران من خطورة تمرير قانون "الفيسبوك" في الكنيست الإسرائيلي على الحقوق الرقمية الفلسطينية." مركز حملة. كانون الأوّل 2021. https://7amleh.org/2021/12/29/alaetlaf-alahly-llhqwq-alrqmyh-wmjls-mnzmat-hqwq-alinsan-yhthran-mn-khtwrh-tmryr-qanwn-alfysbwk-fy-alknyst-alisraeyly-ala-alhqwq-alrqmyh-alflstynyh

13. "الانتهاكات الرقمية بحق الشباب والأطفال في القدس." مركز حملة. تمّوز 2021. https://7amleh.org/2021/07/05/alanthakat-alrqmyh-bhq-alshbab-walatfal-fy-alqds

14. "ADC urges probe of rising discrimination against Arab Americans." The Arab Daily News. August 2021. https://thearabdailynews.com/2021/08/10/adc-urges-probe-of-rising-discrimination-against-arab-americans/

التحريض

تواصل التحريض الإسرائيلي، على المستويين الرسمي وغير الرسمي، على الفلسطينيين/ات في وسائل الإعلام وعلى منصّات التواصل الاجتماعي.

فقد نشر مركز حملة تقريرًا، في نهاية شهر أيّار، أشار فيه إلى حجم تفشّي الخطاب التّحريضي والعنصري، وخطاب الكراهية، الموجّه ضد الفلسطينيين/ات، في الفضاء الرقمي. وأشار إلى ارتفاع منسوب التحريض في الفضاء الرقمي، باللغة العبرية إلى 15 ضعفًا، خلال العدوان على قطاع غزّة خلال شهر أيّار/ مايو، بالمقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.[19]

وفي تلك الفترة، كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن مجموعات، على منصّة تيليغرام، استخدمها أعضاء حركة لاهفا، للتحريض على الفلسطينيين/ات وتنظيم هجمات ممنهجة ضدهم/ن. وتظهر المحادثات المسرّبة، داخل إحدى المجموعات تنسيق عمل الأعضاء، في تحديد الأهداف المحتملة وأوقات وأدوات الهجمات المزمعة.[20]

15. "Joint Submission to the United Nations Special Rapporteur on the Promotion and Protection of Freedom of Opinion and Expression, Ms. Irene Khan, in Response to a Call for Input on Disinformation and Freedom of Opinion and Expression." Al-Haq. February 2021.
https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2021/03/03/210225-joint-submission-sr-expression-final-website-1614779016.pdf

16. "إحالة موظفين في "أونروا" للتحقيق بسبب شكوى من منظمة داعمة لإسرائيل." العربي الجديد. آب 2021. https://www.alaraby.co.uk/society

17. وتُعدّ منظّمة UN Watch من المنظّمات الصهيونية سيّئة الصيت، التي تراقب عمل منظّمة الأمم المتحدة وكافة أذرعها وأجهزتها وتراقب قراراتها فيما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينية، وتشن حملات تشهير متواصلة على الأذرع الدولية الداعمة للقضيّة الفلسطينية.

18. "لدواع سياسية.. أونروا تستجيب لضغوط منظمة صهيونية وتوقف موظفين عن العمل." الجزيرة. آب 2021. https://www.aljazeera.net/

19. "مؤشر العنصرية والتحريض: ارتفاع العنصرية والتحريض ضد الفلسطينيين/ات والعرب خلال العدوان الإسرائيلي الأخير." مركز حملة. حزيران 2021. https://7amleh.org/2021/06/15/mushr-alansryh-walthrydh-artfaa-alansryh-walthrydh-dhd-alflstynyyn-at-walarb-khlal-aladwan-alisraeyly-alakhyr

20. "יהודים התארגנו ברשתות החברתיות: "הולכים לרצוח ערבים, נקודה"." ידיעות אחרונות. מאי 2021. https://www.ynet.co.il/news/article/ryFAxnlc00#autoplay

السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزّة

الحق في الخصوصية

ما زال واقع الخصوصية وحماية البيانات قاتمًا في السياق الفلسطيني، ففي حين تواصل الشركات الكبرى استباحة خصوصية المستخدمين/ات، وتسعى السلطات الإسرائيلية لتوسيع رقابتها وفرض تقنيات الرقابة الأمنية والتعقّب والتّجسس لتُستخدم ضد الفلسطينيين/ات، فإنّ السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزّة، بالإضافة إلى الشركات الخاصة الفلسطينية، تخترق خصوصيات المستخدمين، خصوصًا في ظل غياب تشريع ناظم لقانون الحق في الخصوصية، وحماية البيانات.

ففي شهر نيسان، أعلنت شركة ميتا، في المدوّنة الخاصّة بها، أنّ أجهزة الأمن الفلسطينية- لا سيّما جهاز الأمن الوقائي- يشنّ حملة تجسّس واختراق لحسابات حوالي 800 معارض/ة سياسي وصحفي/ة وناشط/ة، وقد استخدمت أجهزة الأمن حوالي 300 حساب وهمي، على فيسبوك وأساليب اختراق "بدائية" لهذا الغرض.[21]

وقد نشر مركز حملة تقريرًا استكشافيًّا حول الخصوصيّة وحماية البيانات في الواقع الفلسطيني، خلُص فيه إلى أنّ مفاهيم الخصوصيّة، والبيانات الشخصية غير معروفة إلى 51% من المجتمع، وأنّ نسبة ضئيلة من المستخدمين/ات يتفحّصون سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية التي يستخدمونها، والغالبية العظمى تعتقد بضرورة سن قانون لحماية الخصوصية والبيانات. وتطرّق التقرير إلى عدم إقرار قانون الوصول إلى المعلومات حتّى اللحظة، رغم تقديمه كمقترح في عام 2005. [22]

وفي تقريرٍ لمؤسّسة "أكسس ناو" (Access Now) و"إمباكت الدولية" (Impact International)، حول خصوصيّة البيانات، لدى مزوّدي خدمات الإنترنت في فلسطين، استنتجت فيه أنّ جميع الشركات لا تلتزم بالمعايير الخاصّة بحماية الخصوصيّة وحماية البيانات. ولفت التقرير إلى أنّ ثلث المستخدمين/ات يجهل المقصود بسياسة الخصوصية، والثلث الآخر لا يقرأ سياسة الخصوصية عند الاستخدام والاشتراك، ولا يعرف غالبية المشتركين/ات كيف تتعامل الشركات مع بياناتهم/ن.[23]

رغم ذلك، أشارت مريم دار عيسى، ممثّلة وزارة الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات، في يوم دراسي لمركز حملة إلى أنّ الحكومة تعمل -حاليًّا- في المراحل الأخيرة، على سنّ تشريع خاصّ بحماية البيانات والمعلومات الشّخصيّة، إذ أعدّت مسوّدة القانون، وعُرض على مجلس الوزراء والوزارات المعنية، قبل إحالته للرّئيس للمصادقة. ويهدف القانون إلى تنظيم حماية ومعالجة البيانات الشخصية وإنشاء هيئة وطنية خاصة بإدارة هذا الملف.[24] وأشارت مؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في اليوم الدّراسي ذاته، أنّه لم يتم إشراكهم في مسوّدة القانون، التي جرى الحديث عنها.

حرّية الرّأي والتّعبير

قتلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية النّاشط السّياسي نزار بنات، على خلفية نشاطه على وسائل التواصل الاجتماعي وتعبيره عن رأيه، وذلك خلال حملة أمنية لاعتقاله في تاريخ 24 حزيران/يونيو 2021. ويُعدّ نزار بنات من الأوجه السّياسية المعارضة للسلطة الفلسطينية، وأكثرها نقدًا عبر منصّات التّواصل الاجتماعي، حيث اعتاد

21. "Facebook says Palestinian spies behind hacking campaign." Reuters. April 2021.
https://www.reuters.com/technology/facebook-says-palestinian-spies-behind-hacking-campaign-2021-04-21/

22. "واقع الخصوصية وحماية البيانات الرقمية في فلسطين." مركز حملة. آب 2021.
https://7amleh.org/2021/08/25/hmlh-ytlq-tqryr-jdyd-hwl-waqa-alkhswsyh-whmayh-albyanat-fy-flstyn

23."خصوصيات مستباحة: دراسة جديدة حول حماية البيانات الشخصية ومزوّدي خدمات الإنترنت في فلسطين." إمباكت الدولية وأكسس ناو. آب 2021. https://www.accessnow.org/%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86/

24. "واقع الخصوصيّة وحماية البيانات الرقميّة في فلسطين." مركز حملة. آب 2021. https://www.youtube.com/watch?v=D64KyPJ3p3c

على الظّهور على صفحته على فيسبوك للتّعليق على ممارسات السّلطة الفلسطينية بشكلٍ دوري، واعتقل أكثر من مرّة سابقًا على هذه الخلفية.

وتفيد توثيقات مؤسسات حقوقية أنّ 17 شخصًا احتجزوا تعسفيًّا، أو تم استدعاؤهم للاستجواب، على خلفيّة النّشر على منصّات التواصل الاجتماعي، خلال العام المنصرم.[25] في الضفّة الغربية وقطاع غزّة.

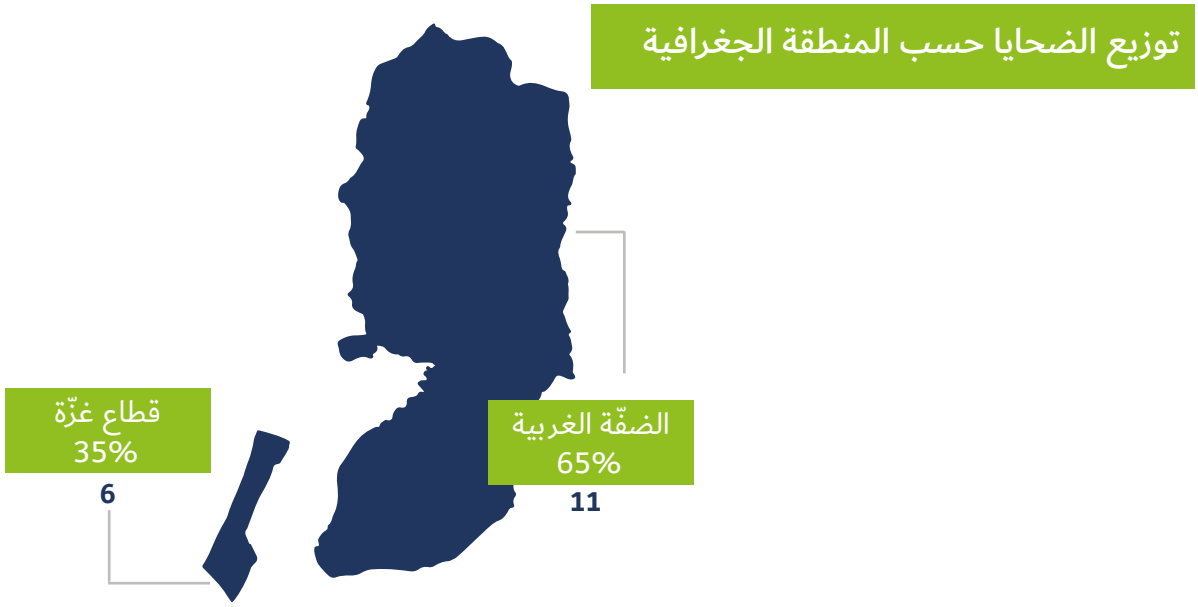

حملات التّشويه/ عنف مبنيّ على النّوع الاجتماعي

انطلقت مظاهرات احتجاجية في الشارع الفلسطينيّ، إثر مقتل النّاشط السّياسي نزار بنات، وقد عملت جهاتٌ وأفرادٌ محسوبون على السّلطة الفلسطينية، على مصادرة وسرقة أجهزة هواتف مجموعة من النّشطاء والناشطات والصحفيّات، وتسريب ونشر صور شخصيّة من أجهزتهم/ن المحمولة بعد اختراقها، بهدف التشهير بهم/نّ والتضييق عليهم/ن ومنعهم/ن من ممارسة حقهم/ن في حرية الرّأي والتّعبير.[26]

وثّق "مركز حملة" خلال العام 26 حالة تشهير داخل المجتمع الفلسطيني خلال العام، شملت 22 محتوى تشهيري بحق ناشطات وصحفيات ونشطاء، على خلفية مشاركتهن/م في مسيرات احتجاجية، على مقتل النّاشط نزار بنات، علمًا أنّ معظم هذه الحالات يُشكّل، بالإضافة إلى التّشهير، حالات تحريض على العنف، وعنف مبنيّ على النّوع الاجتماعي بشكل خاص، لأنّها ركّزت على استهداف الناشطات الصحفيات. فقد استهدف المحتوى الموثّق، في 18 حالة الناشطات في حين استهدف المحتوى في 4 حالات الناشطين.

من المجمل، نُشر محتوى تشهيري في 21 حالة وثّقها مركز حملة على منصّة فيسبوك، و2 حالات على منصّة إنستغرام، و2 على منصّة تويتر، وحالة واحدة على منصّة تيك توك، وحالة واحدة على واتسآب. وقد تواصل مركز حملة مع الشركات وبلّغ عن الحسابات والمحتوى التشهيري، وطالب بحذفه من المنصّات، واستجابت الشركات لطلبات حملة في حذف المحتوى التشهيري.

25. توثيق مؤسسة الحق.
26. "ائتلاف الحقوق الرقمية يستنكر انتهاكات الحقوق الرقمية مع تصاعد الأحداث الأخيرة على الأرض." مركز حملة. حزيران 2021. https://7amleh.org/2021/06/29/aetlaf-alhqwq-alrqmyh-ystnkr-anthakat-alhqwq-alrqmyh-ma-tsaad-alahdath-alakhyrh-ala-alardh

حملات التشهير حسب النوع الاجتماعي للضحايا

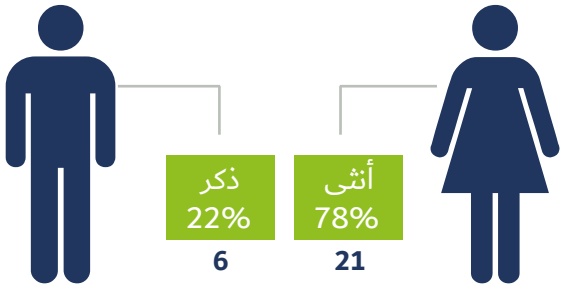

توزيع حملات التشهير حسب منصات التواصل

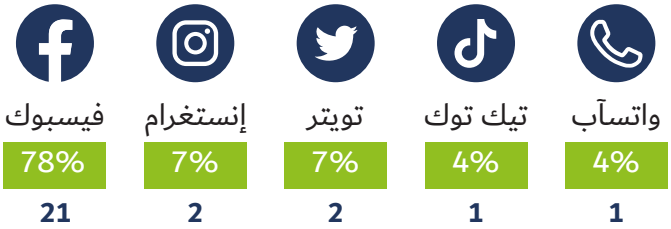

الشّركات التكنولوجية

ملخّص حول الشركات

شهد العام الماضي تطوّراتٍ عديدة على صعيد الشركات التكنولوجية. ولعل أحداث أيّار/مايو الماضي أكدت على حجم الرقابة على المحتوى الفلسطيني الحقوقي والسياسي، والناقد للانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين/ات. فقد زادت منصات التواصل الاجتماعي الرقابة على المحتوى الفلسطيني، وحذفت وقيّدت وضيقت على مئات المنشورات المتعلّقة بالحالة الفلسطينيّة، خلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين، ما لفت أنظار وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، ومؤسسات حقوق الإنسان، وجمهور المستخدمين عمومًا، ما فتح المجال لتسليط الضوء على انتهاكات الحقوق الرّقمية الفلسطينية، من قبل الشّركات التكنولوجيّة.

وعلى إثر ذلك، طالب ائتلاف، من مجموعة من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية، وعشرات الصحفيين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان والفنانين/ات شركة فيسبوك بإيقاف حملة إسكات الصوت الفلسطيني.[27]

وأعلنت منصّة إنستغرام عن تغيير في سياسات الوصولية للمنشورات المعاد نشرها؛ حتّى تتساوى وتحصل على ذات الوصولية، التي تحصل عليها المنشورات الأصلية على إثر انتقادات طالت المنصّة، بسبب رقابتها وتقييدها للمحتوى الفلسطيني والمحتوى الداعم لفلسطين. فقد ادّعت المنصة أنّ السبب في انخفاض وصولية المنشورات حول فلسطين يعود إلى سياسات ترفع من وصولية المنشورات الأصلية وتخفّض من وصوليّة المنشورات المعاد نشرها، وليس له علاقة بالموقف السّياسي في المنشورات.[28]

وتدحرجت الأحداث، فشهد شهر حزيران توقيع أكثر من 200 موظف/ة في شركة فيسبوك على عريضة داخلية، تطالب بالتحقيق في سياسات إدارة المحتوى، التي أفضت إلى الرّقابة على المحتوى الدّاعم لفلسطين وتقييد الحسابات، التي تعبّر عن آراء داعمة للقضيّة الفلسطينية. وتبعت هذه العريضة عرائض أخرى، داخل شركات آبل، وجوجل، وأمازون تطالب بدعم فلسطين ووقف صفقات مبيعات لسلطات الاحتلال بسبب انتهاكها لحقوق الفلسطينيين/ات.[29]

ولحق هذه التطوّرات تسريب ما تسمى قوائم "المؤسسات والأفراد الخطيرين" لدى شركة ميتا، التي شملت (48) اسمًا لأفراد ومنظمات فلسطينية بعضها مؤسسات مجتمع مدني ليس لها أي نشاط عسكري. وفي المقابل لم تشمل القائمة إلّا اسمين إسرائيليين، أحدهما فرد والآخر مؤسسة ذات علاقة بالإجرام، وليس على خلفية سياسية. [30]

وفي ذلك الإطار، شهدت منصّة "تيك توك" ارتفاعًا ملحوظًا في حجم الاستخدام لدى الفلسطينيين/ات إثر سياسات إدارة ورقابة المحتوى على المنصّات الأخرى، مثل إنستغرام وتويتر وفيسبوك خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزّة. وشاع استخدام التطبيق بشكلٍ أكبر بين المستخدمين/ات الفلسطينيين/ات بعد أن شكّل أداةً أساسيّة في نشر المحتوى حول أحداث الشّيخ جرّاح في شهر أيّار/ مايو الماضي.[31]

تنبّهت سلطات الاحتلال لأثر هذه المنصّة، ولذلك خرجت دعوات من أعلى الهرم السياسي الإسرائيلي لإغلاق المنصّة في "إسرائيل"، وعقد وزير الدفاع "بني غانتس" لقاءً مع الشركة من أجل التضييق على المحتوى الفلسطيني.[32] وعلى إثر الجهود المنظّمة والضغوطات الإسرائيلية، بدأت شركة "تيك توك" بالرقابة على المحتوى الفلسطيني والتضييق عليه، وأظهرت التسريبات أنّ الشركة تساهلت على إثر ذلك مع المحتوى الذي يدعو للعنف ويحرّض على الفلسطينيين/ات.[33]

ويُشير نديم ناشف، مدير مركز حملة، إلى أنّ إدارة المحتوى العربي والفلسطينيّ، بشكلٍ خاص، متواصل منذ سنوات، وليس فقط خلال هبّة أيّار، وإنّما تمكّن النشطاء/ات والمؤسسات العاملة حولَ الفضاء الرّقمي من مراكمة قوّة وتجربة مكّنتها من طرح القضية، أمام وسائل الإعلام العالمية، التي لم تتمكن من التّغاضي عن حجم الرّقابة على المحتوى الفلسطيني. فقد مكّنت أحداث أيّار وما رافقها من تعاطف ونشر من قبل مؤثرين/ات، على منصّات التواصل الاجتماعي، من الضّغط على الشّركات وصولًا إلى اعتراف، أبرزها شركة ميتا (فيسبوك سابقًا) بأنّ ثمّة إشكالية في التعامل مع المحتوى الفلسطيني، ومن ثم تشكيل لجنة تحقيق مستقلّة بناءً على توصية مجلس الإشراف، فيما يُعد خطوة إيجابية أوّلية في معالجة التمييز ضد المحتوى الفلسطيني.[34]

وفي أشكال انتهاكات هذه الشركات، يُلاحظ أنّه غلب حذف/ تعليق/ تقييد الحسابات على طبيعة الإجراءات، الّتي تتخذها الشركات بحق الفضاء الرقمي الفلسطيني، واستهدف خلال الفترة الماضية حسابات شخصية، لكن لم يخلُ الأمر من حذف وتعليق صفحات وسائل إعلامية كبيرة ومعتبرة لدى الفلسطينيين/ات مثلما حدث مؤخّرًا مع صفحة ميدان القدس وصفحة القسطل وغيرهما.

وفي سياقٍ متّصل، اضطرت شركة جوجل إلى الاعتذار، بسبب ربط الكوفية الفلسطينية، ذات الرّمزية الوطنية بنتائج البحث عن "الإرهاب". فقد تبيّن للمستخدمين/ات أنّ البحث عن الأزياء، التي يرتديها "الإرهابيون" تخرج نتائج تحتوي صورًا للكوفية الفلسطينية، في تمييز واضح ضد الفلسطينيين/ات ورموزهم/ ن الوطنية.[35]

27. "Global Civil Society Coalition Calls On Facebook To #StopSilencingPalestine." Scoop. June 2021. https://www.scoop.co.nz/stories/WO2106/S00139/global-civil-society-coalition-calls-on-facebook-to-stopsilencingpalestine.htm
28. "Gaza conflict: Instagram changes algorithm after alleged bias." BBC. May 2021. https://www.bbc.com/news/technology-57306800
29. "Facebook employees call for company to address concerns of Palestinian censorship." The Verge. June 2021. https://www.theverge.com/2021/6/1/22463952/facebook-employees-petition-palestine-content-moderation-policy?fbclid=IwAR0X7qbxwARAyj6_0httT8DulRXontNc6vXnXp4jLM7o8IgzYK-VPASweNc
30. "الكشف عن أسماء 48 منظمة وفردا فلسطينيين.. فيسبوك صنفتهم بـ'الإرهاب'." عرب 48. تشرين الأوّل 2021. https://www.arab48.co
31. "TikTok becomes vital weapon in Palestinians' digital war." Al-Monitor. June 2021. https://www.al-monitor.com/originals/2021/06/tiktok-becomes-vital-weapon-palestinians-digital-war#ixzz7EYq0TpbJ
32. "Israeli minister to Facebook and TikTok executives: You must take action." Centre de Ressources sur les Entreprises et les Droits de l'Homme. May 2021. https://www.israelnationalnews.com/news/306224
33. ""There's not enough brutality": Former TikTok moderator says workers told to leave up 'disturbing' violence against Palestinians." Triplej Hack. November 2021. https://www.abc.net.au/triplej/programs/hack/former-tiktok-moderator-asked-to-leave-up-disturbing-violence/13613958
34. نديم ناشف. مقابلة بحثية مع مركز حملة.
35. "بعد اتهام محرك بحثها بالانحياز ضد الفلسطينيين.. غوغل تعتذرعن أي إهانة غير مقصودة." الجزيرة. أيّار 2021. https://www.aljazeera.net

شركات منصّات التّواصل الاجتماعي

بلغ مجمل الانتهاكات التي وثّقها مركز حملة 1033 انتهاكًا، خلال عام 2021. تتوزّع حسب نوع الانتهاك على النحو التّالي:

توزيع مجمل الانتهاكات

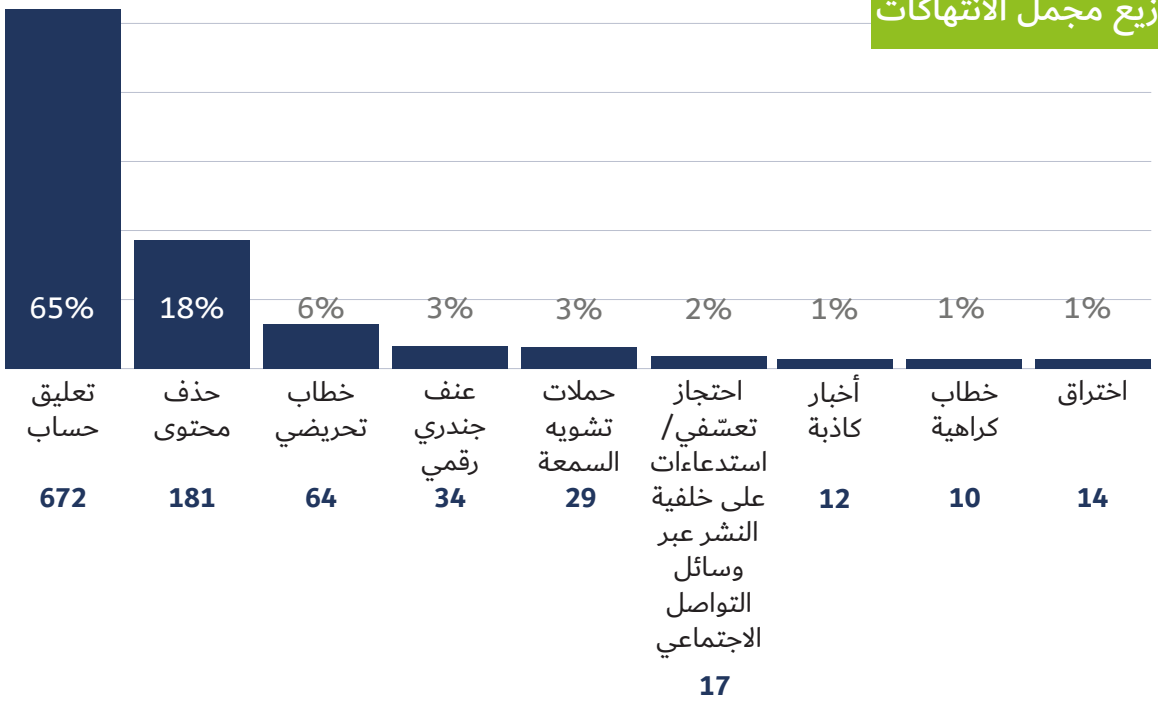

تتوزع مجمل الانتهاكات بأشكالها المختلفة على منصّات التواصل الاجتماعي على النحو التالي:

توزيع الانتهاكات على منصات التواصل الاجتماعي

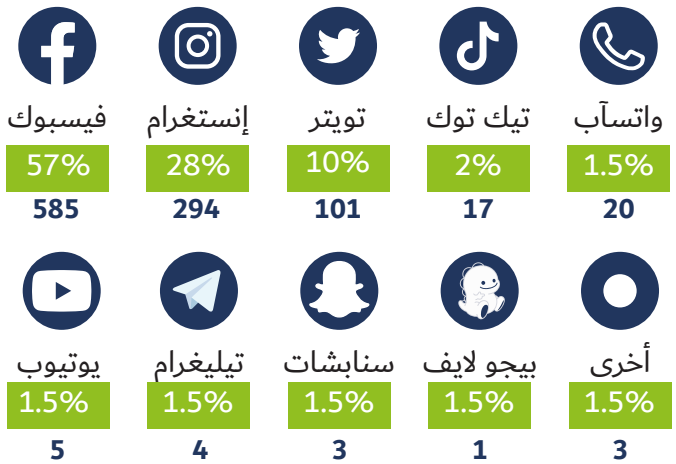

تتوزع الانتهاكات حسب طبيعة الجهة الّتي تمّ انتهاكها، على النحو التالي:

توزيع الانتهاكات حسب طبيعة الجهة الّتي تمّ انتهاكها

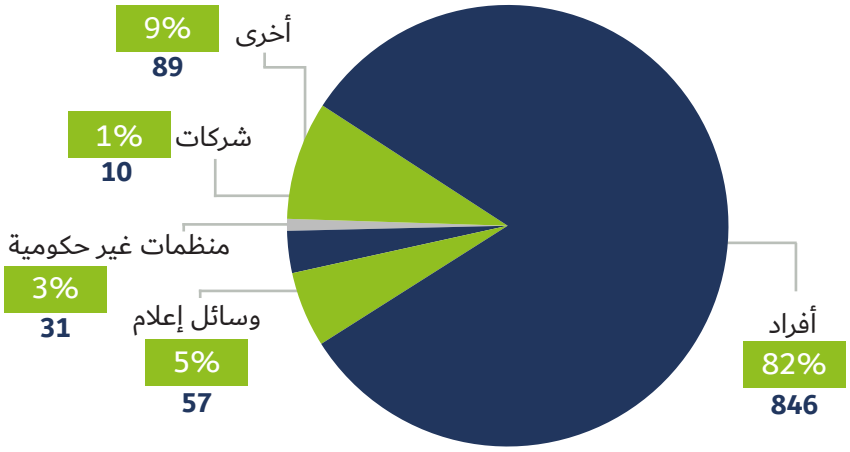

وتتوزع الانتهاكات حسب نوع الفرد، الّذي تعرّض/ت لانتهاك على النحو التالي:[36]

تصنيف الأفراد الضحايا

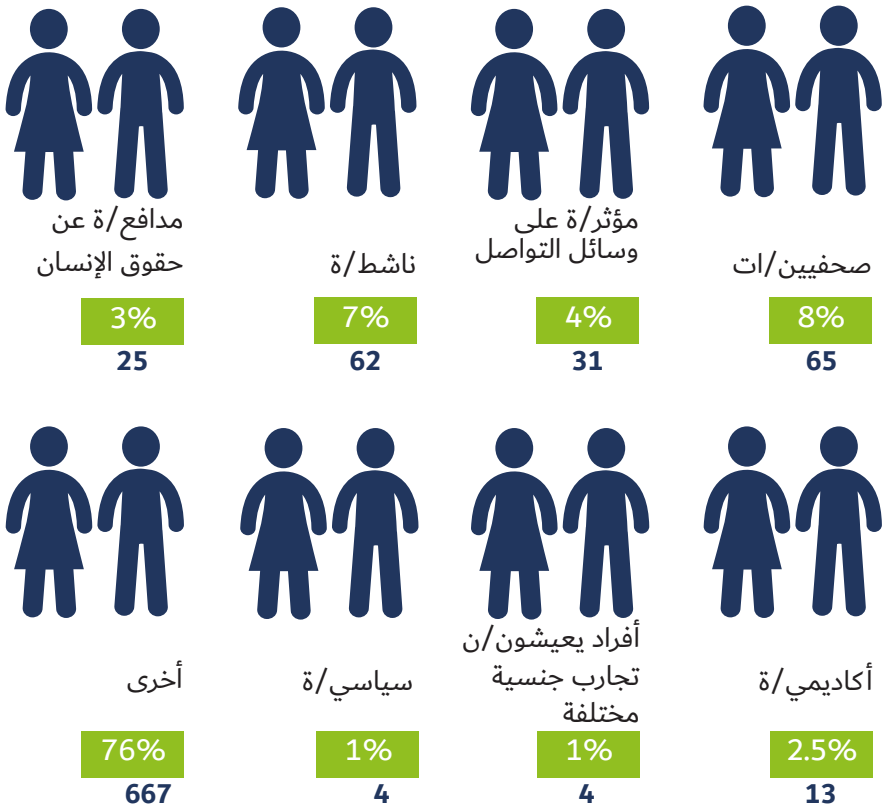

36. يحمل بعض الأفراد أكثر من صفة مثل "صحفي/ة" و"ناشط/ة"، لذلك فإنّ عدد الصفات أكثر من عدد الأفراد الفعلي.

وفي التّوزيع الجندري للأشخاص المتضرّرين/ات، فكان على النّحو التّالي:

توزيع الضحايا حسب الجندر

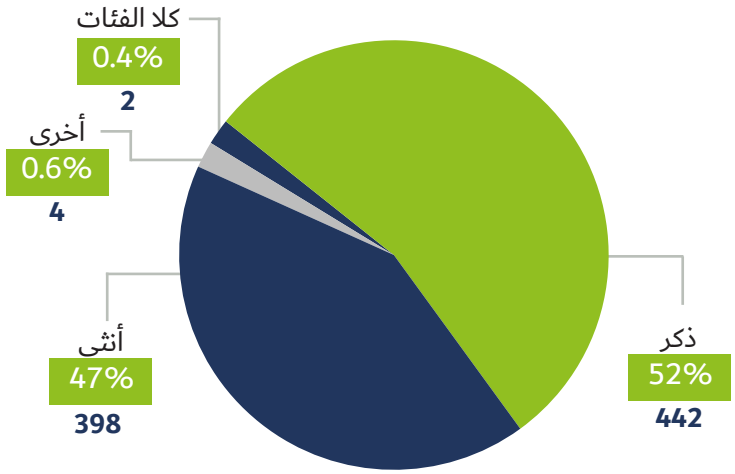

وحسب نوع الحساب المستهدف، تتوزّع الانتهاكات على النحو التالي:

نوع الحساب المستهدف

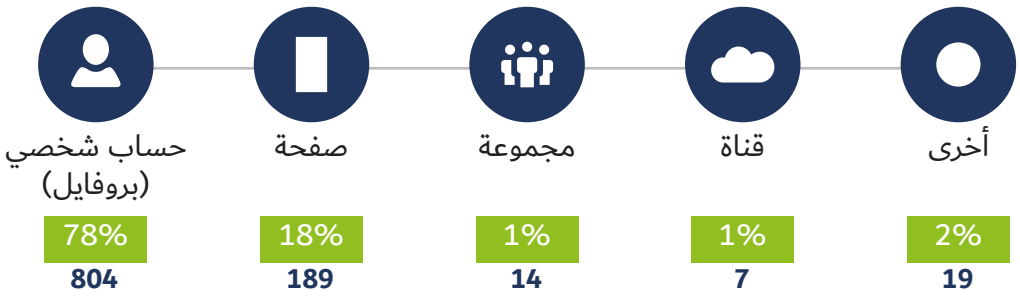

تتوزع مجمل انتهاكات تعليق أو تقييد حسابات (672 انتهاكًا) من قبل منصّات التواصل الاجتماعي حسب شكل الانتهاك على النحو التالي:

توزيع أشكال تعليق وتقييد الحسابات

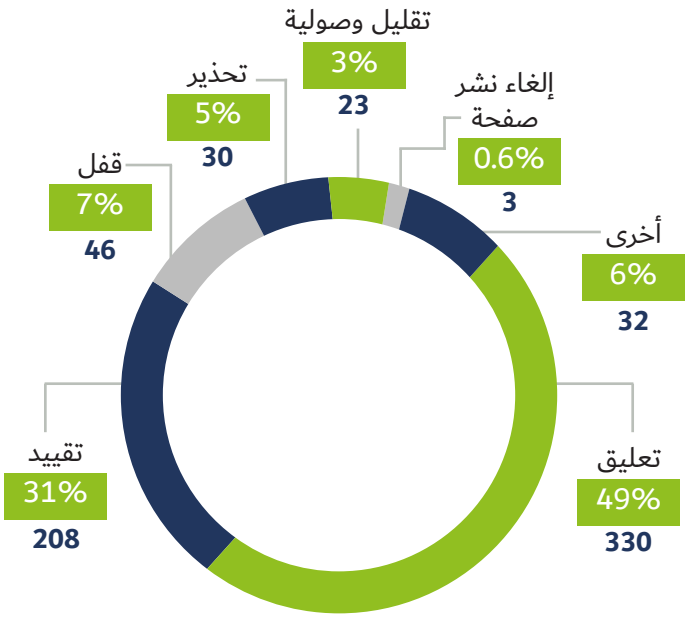

وفي حين تابع مركز حملة مع الشركات 820 من الانتهاكات، كانت طبيعة استجابة الشركات على النّحو التالي:

استجابة الشركات لطلبات مركز حملة

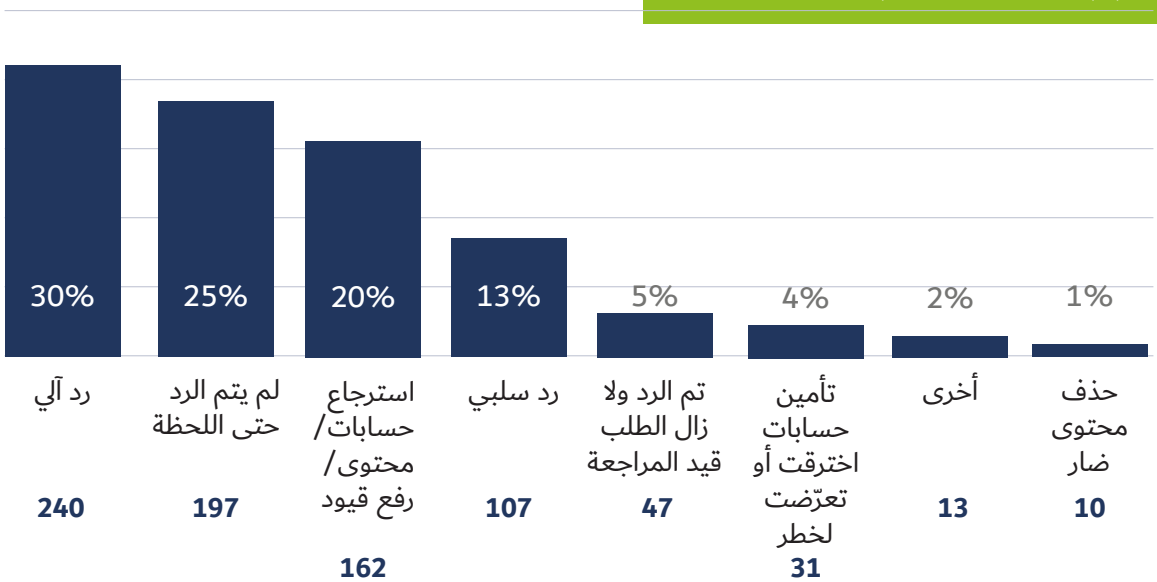

يُلاحظ ممّا سبق أنّ أبرز أشكال ممارسات الشركات، التي تشكّل انتهاكًا لحقوق الفلسطينيين/ات حذف وتقييد الحسابات والصّفحات والمجموعات، وتحديدًا الحسابات الشخصية للأفراد. وغلب طابع حذف وتعليق الحسابات وتقييدها على أشكال الرّقابة الأخرى على الحسابات.

شركات مراقبة

تقديم حول تكنولوجيا الرّقابة لدى الاحتلال

تصاعدت الرّقابة الإسرائيلية، خلال الفترة الماضية بشكلٍ مكثّف لمراقبة الفلسطينيين/ات، من خلال عدّة تقنيّات، لعلّ أهمّها برمجية "بيجاسوس" (Pegasus)، ومن خلال برامج رقابة تعتمد على كاميرات التعرّف على الوجوه، من ناحية أخرى، وفضلًا عن الكشف عن الرقابة الشاملة لكافة المكالمات الهاتفية الفلسطينية، في اختراق خطير للحق في الأمان والخصوصية، تتكامل تقنيات الرقابة الحكومية المستخدمة ضد الفلسطينيين/ات وتقنيات الرّقابة، التي تطوّرها شركات إسرائيلية خاصّة، تستخدم محليًّا، وتصدّر -أيضًا- إلى دول العالم المختلفة، من أجل مراقبة المدافعين/ات عن حقوق الإنسان والصحفيين/ات والمعارضين/ات السياسيين. ولعلّ شركة "إن إس أو" (NSO) وبرمجية "بيجاسوس" (Pegasus) التي أنتجتها باتت تحت المجهر، أكثر من غيرها خلال العام الماضي بسبب استخدام هذه البرمجية على نطاقٍ واسعٍ للتصنّت على عشرات آلاف الشّخصيات حول العالم.

"إن إس أو" (NSO)

أطلقت مجموعة من المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام العالمية تحقيقًا كشف عن وجود قائمة بأكثر من 50 ألف اسم، لأفراد وشخصيّات عامّة ومؤسّسات حقوقية ونشطاء وصحفيين/ات، معدّة للاختراق من قبل زبائن الشركة الإسرائيلية. أثار الكشف الكثير من اللّغط والجدل والنقاشات، وكشف الدور الإسرائيلي في قمع المعارضين/ات حول العالم وليس الفلسطينيين/ات فقط.[37]

ما زالت تداعيات استخدام برمجية بيجاسوس، التي أنتجتها شركة إن إس أو الإسرائيلية تتردّد حول العالم، فقد أعلنت الولايات المتحدة إدراج الشركة على القوائم السوداء، وتسبّب استخدام البرمجية في توتير بعض العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبعض الدّول مثل فرنسا.[38] وفي تطوراتٍ حديثة رفعت شركة آبل قضية ضد شركة "إن إس" أو بهدف مقاضاتها على اختراق أجهزة تنتجها الشركة في ضربة أخرى، ضمن قضيّة ما زالت تتدحرج بوتيرة متسارعة.[39]

إنّ التطوّر الأبرز، الّذي يثبت مدى اتّساع وحجم استخدام هذا النّوع من البرمجيّات ضد الفلسطينيين/ات هو اكتشاف البرمجيّة على هواتف 6 من النشطاء الحقوقيين/ات والعاملين/ات، في مؤسسات حقوقية فلسطينية وفي وزارة الخارجية الفلسطينية. تثبت هذه التطورات أنّ إسرائيل تستخدم هذه التقنيات بشكلٍ ممنهج ضدّ الفلسطينيين/ات وتجربها عليهم/ن قبل تصديرها للخارج، بهدف الرّبح منها.[40]

لم يتبيّن حجم الرّقابة على منظّمات حقوق الإنسان والنشطاء/ات الفلسطينيين/ات حتّى اللحظة، إلّا أنّ المؤشّرات الأوّلية، تدلّل على أنّ السلطات الإسرائيلية تراقب النشطاء والمنظمات الحقوقية وتتجسّس عليها بشكلٍ ممنهج، وتشنّ عليها حملة، كان آخرها إعلان مجموعة من المؤسسات الحقوقية، على أنّها منظمات "إرهابية"، وهي المؤسسات ذاتها، التي تمّ اختراق خصوصية العاملين/ات فيها، والتجسس عليهم باستخدام برمجية "بيجاسوس".

ويُشير صالح حجازي، نائب المدير الإقليمي في منظّمة العفو الدولية، إلى أنّ أهم ما يميّز هذه التطوّرات الخطيرة، على صعيد الرّقابة، هو أنّ هذا النوع من التّقنيات بات سلعة تنتجها شركات خاصّة، وتباع للدول، ويجري تداولها في السوق كأي سلعة أخرى، في تعميم لتقنيات الرّقابة والتّجسس، بخلاف ما كانت عليه الحال سابقًا؛ حيث اقتصر هذا النّوع من الصّناعات واستخدامها على الحكومات. مُشدّدًا على أنّ ما كُشف عنه -على ما يبدو- جزء من تقنيات الرقابة، التي تستخدمها إسرائيل وتصدّرها للحكومات وكذلك "NSO" هي شركة واحدة من مجمل الشّركات الإسرائيلية المنشغلة بتقنيات الرّقابة والتّجسس، وذلك لأنّ المنظّمات لا تمتلك الخبرات والتّقنيات الكافية واللازمة للكشف عن تكنولوجيا الرّقابة والتّجسس، التي تتطوّر بشكلٍ متسارع.[41]

شركات أخرى - اقتصاد رقمي

باي بال - فينمو PayPal - Venmo

أرسل ائتلافٌ من المؤسّسات الحقوقية، حول العالم، بما فيها مركز حملة، رسالةً إلى شركتي باي بال وفينمو تطالبهما بوقف الانتهاكات التّمييزية بحق الفلسطينيين/ات والمتمثّلة في إغلاق وتجميد حسابات على خلفية سياسية وعرقية، لا سيّما حسابات المستخدمين/ات العرب والمسلمين. ودعا الائتلاف الشركتين إلى تعزيز مبدأ الشفافية والمحاسبة، في الممارسة والسّياسة، وتوفير آليات استئناف واضحة وتطوير آليات تنبيه إثر تعطيل أو تجميد الحسابات.[42]

وفي السياق ذاته، فقد وقّعت "رابطة مكافحة التشهير" (ADL) مذكرة تفاهم مع شركة "باي بال" من أجل التحقيق في كيفية استخدام ما تسمّيهم "الجماعات المتطرّفة وجماعات الكراهية" لتمويل "الإرهاب". ويعني ذلك تسليم شركة باي بال بتعريف الرابطة ومعاييرها لمعنى "الإرهاب"، ومن المعروف أنّ الرابطة تبذل جهودًا هائلة في وصم المحتوى الفلسطيني النقدي لإسرائيل، وتُعرف الرابطة بحملات التشهير التي تشنّها على النشطاء وتصفهم/ن بالعداء للسامية وكراهية اليهود، وتسعى من خلال ذلك إلى حماية إسرائيل من أي نقد، وكبت حرّية الرأي والتعبير للنشطاء/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان.[43]

كما قام فريق "مركز حملة" برصد أهم الشّركات التكنولوجيّة العالمية، لاستطلاع ما إذا كانت تسمح للفلسطينيين/ات باستخدامها، وقد أظهرت نتائج الرّصد ما يلي:

لا	Paypal
لا	Stripe
نعم	2Checkout
لا	Payoneer
لا	Apple pay
جزئيًا	Google pay
لا	Venmo

نعم	Amazon Pay
لا	Dwolla
لا	Worldpay
لا	Cash App
لا	Payment Spring
نعم	Mollie

لا	PayHere
لا	Zelle
لا	WooCommerce
نعم	Magento
لا	OpenCart
لا	Presta

37. "Private Israeli spyware used to hack cellphones of journalists, activists worldwide." The Washington Post. July 2021. https://www.washingtonpost.com/investigations/interactive/2021/nso-spyware-pegasus-cellphones/
38. "France and Israel hold 'secret' talks to defuse phone spyware row." The Guardian. October 2021. https://www.theguardian.com/world/2021/oct/22/france-and-israel-hold-secret-talks-to-defuse-phone-spyware-row
39. "Apple Files Lawsuit Against Israeli Surveillance Company NSO Group." Gizmodo. November 2021. https://gizmodo.com/apple-files-lawsuit-against-israeli-surveillance-compan-1848111559
40. "المطالبة بتحقيق دولي وملاحقة قانونية.. إسرائيل تتجسس على نشطاء حقوقيين." الجزيرة. أيلول 2021. https://www.aljazeera.net
41. صالح حجازي. مقابلة بحثية لصالح مركز حملة. 20.12.2021.
42. "22 Rights Groups Tell PayPal and Venmo to Shape Up Policies on Account Closures." Electronic Frontier Foundation. June 2021. https://www.eff.org/press/releases/22-rights-groups-tell-paypal-and-venmo-shape-account-freezes-and-closures
43. "Israel lobby group ADL teams up with PayPal." Days of Palestine. August 2021. https://daysofpalestine.ps/post/16953/Israel-lobby-group-ADL-teams-up-with-PayPal

مجتمع

في ظلّ كلّ التضييق، الذي يواجهه الفلسطينيون/ات على حقوقهم/ن الرقمية من السّلطات الثّلاث، والشركات التكنولوجية، بما فيها التضييق على الحقّ في حرّية الرّأي والتّعبير، والحقّ في الخصوصيّة وحماية البيانات، والحق في التجمّع الرّقمي، والحقّ في الوصول للمعلومات والإنترنت، يواجه الفلسطينيون/ات تحديات إضافية مجتمعيّة، تؤثّر على انخراطهم/ن في الفضاء الرّقمي ومشاركتهم/ن الرقمية.

فقد أظهر بحث أصدره مركز حملة مؤخّرًا أنّ 85.7% من المستطلَعين/ات قالوا إنّهم تعرضوا لخطاب كراهية على منصّات التّواصل الاجتماعي، ويشير البحث إلى أنّ أكثر أشكال خطاب الكراهية انتشارًا هو خطاب الكراهية السياسي. وينبع ذلك من التجربة الفلسطينية المعاشة، التي تشهد توتّرات سياسية دائمة، بسبب الاحتلال الإسرائيلي والانقسامات الفلسطينية. ولخطاب الكراهية أثر ليس فقط على حُرّية الرأي والتعبير، والخوف من التصرّف بحرّية في الفضاء الرقمي، بل يتأثر سلوك الأفراد أيضًا، على أرض الواقع، فيقول 86.1% من المستطلَعين إنّ هذا النوع من الخطابات يترك أثرًا في سلوك الأفراد، وليس مجرّد حدث عابر، يمكن تجاوزه. على الرّغم من ذلك، يفضّل 55.9% من المستطلعين تجاهل خطاب الكراهية عند التعرّض له على الرّد أو التّبليغ، ويساعد ذلك على استدامة خطابات الكراهية.[44]

وتتنوّع أصناف خطاب الكراهية فتشمل اتّهامًا بعدم صون الشّرف، أو التّكفير، أو تمييز طبقي أو جندري، والشّتائم، وتبرير الاعتداء والقتل، والدّعوات بالضّرر أو اتّهام بالخيانة وغيرها من الأصناف.[45] ويُعدّ هذا النوع من الخطابات انعكاسًا لخطاب الكراهية والعبارات التمييزية السائدة داخل المجتمع على أرض الواقع، لكن توفر منصّات التّواصل لهذا النوع من الخطابات أجنحة، تمكّنه من الانتشار على نطاقٍ واسعٍ، وبسرعة كبيرة وخلال فترة زمنيّة قصيرة.

في حين لا يوجد إحصائيات شاملة حول الأخبار المضلِّلة خلال العام الماضي، إلّا أنّ مؤشّرات مختارة تدلّل على حجم انتشار هذا النّوع من الأخبار. فقد وثّق مركز كاشف، خلال أشهر أيلول وتشرين الأوّل وتشرين الثاني فقط ما مجمله 158 خبرًا مضلِّلًا. غالبية هذه الأخبار المضلّلة تنتشر على وسائل التّواصل الاجتماعي، وفي أحيانٍ أخرى تقع وسائل صحفية مهنية في نشر هذا النوع من الأخبار، دون تحقّق من صحتها.[46]

تتنوّع طبيعة الأخبار المضلِّلة في كلّ فترة زمنية، وفقًا لطبيعة الأحداث على الأرض، ففي حين غلب طابع الأخبار المضلّلة الصحيّة، خلال فترة انتشار وباء كورونا في عام 2020، إلّا أنّ الطابع أخذ بُعدًا سياسيًّا في عام 2021 مع أحداث الشّيخ جرّاح والعدوان على قطاع غزّة، ومن ثمّ أحداث مقتل النّاشط نزار بنات، ولاحقًا هروب الأسرى من سجن جلبوع الإسرائيلي، وفقًا لبكر عبد الحقّ، مدير التّحرير في مركز كاشف. ويشير عبد الحق إلى أنّ قسمًا من هذه الأخبار المضلّلة لا ينتشر عفويًا، بل يقف خلفه أصحاب أجندات مختلفة، ويتمّ بثّ الأخبار المضلّلة بهذه الحالة على نطاقٍ واسع، وتستخدم أحيانًا مجموعات التيليجرام وواتسآب غير القابلة للضبط.[47]

أما الأشخاص الذين يعيشون تجارب جنسية وجندرية مختلفة، والمؤسسات العاملة على حقوق هذه الفئات، فقد تعرّضوا/ن في عام 2021 إلى هجمتين رئيستين؛ الأولى في شهر نيسان مع الإعلان عن تنظيم يوم دراسي، بالشراكة مع مركز آخر لإطلاق بحث أصدرته مؤسسة قوس، فتعرّض المركز الشّريك وقوس والمثليون/ات إلى هجمة شرسة على الفضاء الرّقمي. المرّة الأخرى كانت في شهر تشرين الثاني الماضي، عند تنظيم ملتقى هوامش مع مركز ثقافي في القدس، حيث شُنّت هجمة تحريضية ضد مؤسسة قوس والمركز ومديرته، بسبب استضافة نشاط لمؤسسة قوس. وامتلأت منصّات التّواصل الاجتماعي بدعوات تحريضية وخطاب كراهية، وتشويه سمعة ضدّ المؤسسة والقائمين عليها.

ويشير عمر الخطيب، المنسق الإعلامي لمؤسسة لقوس، إلى بيئة العمل والحركة الصعبة، ففي حين تلاحق السلطات عمل مؤسسات حقوقية مثل قوس وتمنعها من العمل بحُرّية، فإنّ المجتمع بشكلٍ عام لا يتقبّل

هذه الفئة الاجتماعية، ويمنع الأفراد من التعبير عن هوياتهم/ن الجنسية والجندرية المختلفة، ومن ثم تفشل مؤسسات المجتمع المدني بالدفاع عن مؤسسات مثل قوس ولا تدعمه بشكلٍ علني وواضح وجديّ؛ لأسباب تتعلّق بالوصمة الاجتماعية ولربما التعرّض للتهجم من المجتمع المناهض لحقوق الكويريين/ات.[48]

وتتعرّض فئات أخرى إلى عنف من نوع خاص مثل النساء، إذ يزداد العنف المبني على النوع الاجتماعي بحق النساء على الفضاء الرقمي، كما تُشير لمياء نعامنة، مديرة جمعية سوار، في الوقت الذي برزت فيه أنماط لافتة للتهجم على النساء والتضييق على وجودهن في الفضاء العام. فقد ظهرت حملات باستخدام صفحات وهمية تنشر صور نساء في الأماكن العامة (مواقف حافلات، شوارع،... إلخ) مع تعليقات مسيئة وتحريضية ضدهن للتضييق على قدرتهن على أداء أبسط الممارسات اليومية من التوجه إلى الجامعات والعمل والتسوّق وغيره، في الوقت الذي برز فيه، بشكلٍ ملحوظ، ازدياد عدد النّساء اللاتي تعرّضن لابتزاز إلكتروني من أقرانهنّ أو أزواجهنّ السابقين أو أقرباء.[49]

44."شبكة كارهة: خطاب الكراهية في منصات التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين/ات وأثره على حقوقهم الرقمية." مركز حملة. أيلول 2021.
https://7amleh.org/2021/09/29/hmlh-ytlq-bhtha-jdyda-hwl-khtab-alkrahyh-abr-mnsat-altwasl-alajtmaay-byn-alflstynyyn-at

45. الشبكة الفلسطينية لمناهضة خطاب الكراهية.

46. تقارير وإحصائيات. كاشف. http://kashif.ps

47. بكر عبد الحق. مقابلة بحثية مع مركز حملة. 9.12.2021.

48. عمر الخطيب. مقابلة بحثية مع مركز حملة. 9.12.2021.

49. لمياء نعامنة، مقابلة بحثية مع مركز حملة. 13.12.2021.

النتائج

يظهر من المعطيات في التّقرير أنّ الفضاء الرقمي الفلسطيني ما زال بعيدًا عن الأمان والعدالة وصيانة الحقوق والحرّيات. وإن كانت الانتهاكات تصعد وتهبط، وفقًا للظّروف السّياسية الماثلة، انعكاسًا للميدان وتفاعلًا معه، فإنّ نهج الشركات والسلطات في ملاحقة نشطاء التواصل الاجتماعي ومعاقبتهم/ن على آرائهم/ن، ومراقبة المحتوى واتّخاذ إجراءات بحقه، وإطلاق حملات التشهير ونشر الأخبار المضلّلة والتّحريض لا يزال يملأ الفضاء الإلكتروني.

على الصّعيد الإسرائيلي، ما زالت إسرائيل تتصدّر دول العالم في صناعات التّجسس والمراقبة، التي تمّ تسليط الضوء عليها، خلال النصف الثاني من العام الماضي، وتحديدًا بعد إطلاق التقرير الاستقصائي، الذي عملت عليه مؤسسة العفو الدولية، بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات، وما تبعه من تحقيقات على أدوات وأساليب المراقبة الأخرى. وتعرّض هذا النوع من الصناعات الأمنية إلى كثير من التحليلات والتعليقات، عبر مختلف وسائل الإعلام المحلّية والعالمية، واتّخذت المسألة أبعادًا سياسية ودبلوماسية واسعة النطاق.

كشفت قضية "بيجاسوس" والتقارير الواردة حول برامج الرقابة الإسرائيلية، من خلال كاميرات التعرّف على الوجوه والتّجسس على الهواتف، حجم القبضة الأمنية الإسرائيلية على الفضاء الرّقمي الفلسطيني، في امتداد لقبضها وتقييد للحرّيات في الفضاء الواقعي.

كما أشار التقرير إلى أنّ التّحريض الإسرائيلي الرّسمي وغير الرسمي، عبر وسائل الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي ظاهرة ممنهجة، استمرت طوال 2021 دون وجود ما يثبت تحرّك منصّات التواصل، من أجل محاربة المحتوى التحريضي والدّاعي للعنف باللغة العبرية، في الفضاء الإلكتروني، في الوقت الذي يُحارب المحتوى الفلسطيني، حتّى وإن لم يشمل دعوة للعنف.

يتبيّن -أيضًا- أنّ النساء أكثر عرضة للانتهاكات، على منصّات التواصل الاجتماعي، لا سيّما في التعرّض للتّحريض على العنف وحملات التشهير، بالإضافة إلى مجتمع الميم. يساعد التحيّز الاجتماعي والبنية السياسية والثقافية وهشاشة هذه الفئات على سهولة استهدافها والتهجّم عليها في الفضاء الرّقمي.

في حين يتبيّن أنّ غالبية الانتهاكات موجّهة ضد أفراد وحسابات شخصية، ولا يعني ذلك عدم تعرّض صفحات منظّمات، وجهات إعلامية لهذا النوع من الانتهاكات؛ فمساحات المجتمع المدني تتقلّص على أرض الواقع، وفي الفضاء الرّقمي بشكلٍ ملحوظ، لكنّ نسبة الحسابات الشخصية، من حيثُ العددُ، تجعلها الأكثر تعرّضًا للرّقابة نسبيًّا.

وبسبب انتشار كلّ من منصّتي فيسبوك وإنستغرام بشكل كبير بين الفلسطينيين/ات، فإنّ هاتين الشركتين تتصدران قائمة المنصّات الأكثر انتهاكًا لحقوق الفلسطينيين/ات الرّقمية والمحتوى الفلسطيني. ولعلّ أكثر أشكال الانتهاكات شيوعًا تعليقُ الحسابات وتقييدها، وإزالة المحتوى. وكانت أكثر أشكال المحتوى المحذوف عبارة عن صور، ثم منشورات نصيّة، ومن ثمّ التّعليقات.

ولم تكن منصّات التواصل الاجتماعي المختلفة على القدر نفسه من التّجاوب مع تبليغات حملة، وتعذّرت بعض هذه الشركات بانشغالها بالأخبار المتعلّقة بجائحة كورونا، ما أدى إلى انخفاض مستوى استجابتها في بعض الأحيان. ومع ذلك، فإنّ شركات مثل شركة "تويتر" وشركة "تيك توك" على سبيل المثال أكثر استجابة من شركة "ميتا" التي تعد تطبيقاتها الأكثر استخدامًا في فلسطين.

على الرغم من ذلك، شكّل قرار شركة "ميتا" بتشكيل لجنة تحقيق مستقلّة بتحيّز الشركة ضد المحتوى الفلسطيني بتوصية من مجلس الإشراف، نقطة تحوّل لصالح المؤسسات الحقوقية والإعلامية، التي تعمل منذ فترة طويلة على إثبات تحيّز الشركة ضد المحتوى الفلسطيني.

توصيات

دول الطرّف الثّالث

- يجب على دول الطرّف الثالث، الضغط على الحكومة الإسرائيلية وشركات التّواصل الاجتماعي؛ للانصياع لمبادئ حقوق الإنسان، لا سيما الحقّ في الخصوصيّة، والحقّ في حرّية الرّأي والتعبير، وإنهاء التمييز بحق الفلسطينيين/ات.
- على دول الطرف الثّالث التّوقف عن تمويل الدّول والشّركات والمؤسسات البحثية، التي تعمل على تطوير تقنيات وأجهزة تجسس ومراقبة، تنتهك حقوق الإنسان عامّة، وحقوق الفلسطينيين/ات على وجه الخصوص.
- على دول الطّرف الثالث أن تقوم بتطوير آليات لحماية الصحفيين/ات والناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، من الانتهاكات الرقمية، خصوصًا في وقت الأزمات والعدوان.

الشركات

- يجب على الشّركات تسريع إجراءات الرّد على تبليغات وتقارير منظّمات المجتمع المدني الفلسطيني، حول الانتهاكات الرّقمية وسياسات المنصّات.
- يجب على الشّركات محاربة حملات التّشويه والأخبار المضلّلة والكاذبة، التي تروّجها سلطات الاحتلال، ومنظّمات صهيونية وإسرائيلية، حول المجتمع المدني الفلسطيني.
- زيادة الاستثمار في إدارة المحتوى باللغة العبرية، والعمل مع المجتمع المدني لإنشاء معجم المصطلحات، لخطاب الكراهية والتّحريض والعنصرية باللغة العبرية، التي تضرّ بالفلسطينيين.
- يجب أن تتوقّف شركات الخدمات المالية عن توفير خدماتها في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، وفي المقابل توفير الخدمات في الأراضي الفلسطينية.
- يتوجّب على الشّركات اتّباع مبدأ الشفافية ونشر سياساتها وتفسير سلوكها فيما يخص القضيّة الفلسطينية دون مواربة.
- يجب على الشّركات إجراء تقييم آثار على حقوق الإنسان، بحيث يشمل تأثير إسرائيل على الفلسطينيين/ات في الدّاخل والأرض الفلسطينية المحتلّة، والتأكّد من أن سياساتها وممارساتها تفاقم من الآثار السلبية للسياسات والممارسات الإسرائيلية، على الفلسطينيين.
- يجب على الشركات تكييف سياساتها العالمية؛ لتأخذ في الاعتبار الاحتلال غير القانوني، الذي تمارسه إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة.
- توفير الشفافية بشأن طلبات "الإزالة الطّوعية" وإضافة معلومات إلى تقارير الشفافية، حول حجم ومحتوى تلك الطلبات، بالإضافة إلى مواقع المستخدمين، الّتي أبلغت عنها السلطات الحكومية.
- يجب إزالة المعلومات المضلّلة، التي تنشرها الحكومة الإسرائيلية والسياسيون والمنظمات غير الحكومية، المدعومة من قبل الحكومة عن المنصات.
- يجب ألا تسمح الشّركات بالإعلانات، التي تدعم العنف وتعزّز انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلانات في المستوطنات غير القانونية، في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- يجب ألا تتخذ شركات الخدمات المالية قرارات، تقيّد حقّ الفلسطينيين/ات في الوصول إلى الخدمات المالية دون تقييم مناسب للمخاطر الواقعية، كما يجب على الشركات تنفيذ سياسات شفافة وتوفير طرق لمعالجة إغلاق أو حظر الحسابات المالية بشكلٍ خاطئ.

منظّمات المجتمع المدني المحليّة والدّولية

- تكثيف رفع الوعي بالحقوق الرقمية وأدوات الاستئناف، على الانتهاكات الرقمية.
- زيادة جهود توثيق الانتهاكات الرّقمية سواء انتهاكات الشّركات أو السلطات.
- تنظيم حملات مناصرة وضغط على الشّركات والسّلطات لوقف انتهاكات الحقوق الرقمية.
- تنظيم تدريبات وحملات رفع وعي، حول العنف الجندري الرقمي، وحملات تشويه السّمعة وآليات مجابهتها.
- تعزيز الاستثمار في إجراء دراسات وأبحاث، حول الحقوق الرقمية الفلسطينية.

السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزّة

- إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية، أو تعديله بما يتلاءم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي وقّعت عليها السلطة الفلسطينية، بما يضمن حقوق الفلسطينيين/ات.
- وقف الاعتقالات على خلفيّة حرّية الرّأي والتعبير والتجمّع السّلمي، على الفضاء الإلكتروني.
- التّعجيل في عقد انتخابات برلمانية فلسطينية، للمسارعة في إصدار قانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات، والحقّ في الخصوصية وحماية البيانات، بما ينسجم والمواثيق الدولية.
- محاسبة الأشخاص والجهات المؤيدة للسلطة الفلسطينية، التي سرقت أجهزة هواتف وسرّبت بيانات وصورًا خاصّة بالناشطات/ين الفلسطينيات/ين.
- إدخال مفاهيم الحقوق الرّقمية والأمان الرّقمي إلى المناهج الدّراسيّة الفلسطينيّة.

ملاحق

ملحق (1) جدول مقابلات مع مختصين/ات وممثلين/ات عن المجتمع المدني:

الاسم	المؤسسة	التاريخ
بكر عبد الحق	مركز كاشف	22.11.2021
عبد خولي	مركز التعليم المستمر	17.11.2021
نديم ناشف	مركز حملة	9.12.2021
عمر الخطيب	مؤسسة قوس	9.12.2021
لمياء نعامنة	سوار	13.12.2021
صالح حجازي	منظمة العفو الدولية	20.12.2021

هل واجهتم/ن أي انتهاكات لحقوقكم/ن الرقمية؟

بلغوا/ن عنها الآن لمنصة حرّ:

https://7or.7amleh.org

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center For
the Advancement of Social Media

Hashtag Palastine

هاشتاغ فلسطين

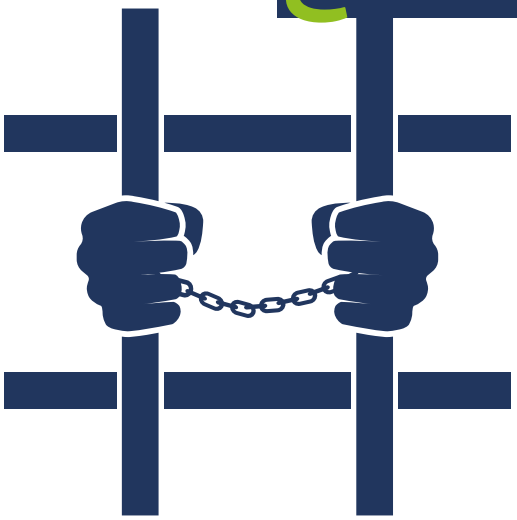

2021

تواصلوا معنا

info@7amleh.org | www.7amleh.org

Find us on social media: 7amleh